حزب الوفاق الوطني: تعديل قانون الأحوال الشخصية يشكل تهديداً لمبدأ العدالة والمساواة

نخيل نيوز | متابعة

اعتبر حزب الوفاق الوطني، اليوم الاثنين الخامس من آب ، أن تعديل قانون الأحوال الشخصية يشكل تهديداً لمبدأ العدالة والمساواة، محذراً من الدعوات إلى تعديل قانون العقوبات وفق الشريعة، مبيناً أنه يتابع ببالغ القلق التحركات الرامية إلى تعديل قانون الأحوال الشخصية المرقم 188 لسنة 1959.

وقال الحزب، إن هذا التعديل الذي يهدف إلى تطبيق أحكام الشرع وفقاً للمذاهب المختلفة، يشكل تهديداً جسيماً لمبدأ العدالة والمساواة الذي ينبغي أن يسود في قوانيننا، في الوقت الحالي، ليس من الحكمة إدخال تعديلات على القوانين، خاصة ً تلك التي تثير الجدل وتؤدي إلى انقسام المجتمع.

وبين الحزب، أنه علينا أولاً ً أن نفكر بما يخدم المصلحة العامة ويوحد صفوف المواطنين، لا أن نزيد من تفرقتهم بحجج لا تخدم الجميع.
إن الحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه يجب أن يكون الأولوية القصوى في أي تشريع أو تعديل قانوني، بعيداً عن المسائل التي قد تؤدي إلى مزيد من التوتر والانقسامات، وإن العراق، بنسيجه الاجتماعي المتنوع والمتعدد، بحاجة إلى قوانين تحفظ الحقوق وتضمن المساواة بين جميع أبنائه دون تمييز.


www.palms-news.com